

هل أستطيع أن أعيش بكرامة في أي مكان؟

أنماط الإنتاج بوصفها مسارات للسلطة
حرية الرفض

من حرية التنقل إلى حرية العيش: الندرة والطبقات الاجتماعية والقيود الرمزية والوفرة السيبرانية.

الشرط الأساسي للعيش بكرامة هنا أو في أي مكان آخر.

مقالة تاريخية في فهم العلاقات الإنسانية.

H.G.H. والذكاء الاصطناعي · أكتوبر 2026

السؤال الأصلي

«هل أستطيع أن أعيش بكرامة في أي مكان؟»

سؤال قصير وتاريخ هائل

حرية الحركة ليست مجرد غياب القيود والسلاسل وجوازات السفر والحوافز ورسوم المرور. فهي لا تتحقق بصورة كاملة إلا حين يستطيع الشخص أن يختار مكان عيشه، وأن يستقر فيه من غير إذلال، وأن يملك الوسائل التي تتيح له حياة كريمة. وكلمة «كرامة» لا تعني الخضوع لقواعد الاحترام الاجتماعي المفروضة، بل تشير إلى كرامة لا يمكن شراؤها بثمن الخضوع.

انطلاقاً من هذا السؤال، يسعى هذا المقال إلى فهم كيفية نشوء علاقات الهيمنة وإعادة إنتاجها قبل الادعاء بإمكان اختزالها في قائمة من الشروط. ويقارن بين مجتمعات الصيد والجمع والاستقرار السكاني وقيود التنقل والملابس التي تضبط الجسد ونظام الإنتاج السيبراني. ويدرس أيضاً التناقضات والأمثلة المضادة وحدود أوجه التشابه.

أطروحته المركزية بسيطة: يمكن أن يكون المجتمع وفيراً ومستهداً، أو فقيراً ومساوئياً، أو متنقلاً وأسيراً، أو مستقراً وحرراً. ولفهم الانقسام الطبقي يجب دراسة الطريقة التي تتحول بها شروط الوجود إلى أدوات للتحكم في البشر الآخرين، أو تتوقف عن أداء هذا الدور.

الأطروحة الموجهة: حرية الرفض هي الشرط الأول: أن يقول الإنسان «لا» للهيمنة من دون أن يفقد وسائل العيش بكرامة. ولا تؤدي الوفرة والتنقل إلى التحرر إلا إذا جعلتنا هذا الرفض فعلياً.

المنهج: لا نكتفي بإثبات الوقائع، بل نحاول فهم العلاقات الإنسانية التي تكشف عنها. والتشبيهات الرمزية مسارات للتأويل لا أدلة على نيات المنشأ الأصلية.

تمهيد — إثبات الوقائع ليس فهمها

معرفة الوقائع وفهم البشر عمليتان مختلفتان.

«لا نسعى فقط إلى الإثبات، بل إلى الفهم». فالإثبات هو تحديد ما حدث وما تؤكده المصادر وما يظل غير يقيني. أما الفهم فيقتضي شيئاً آخر: لماذا يمكن أن يبدو القيد مشرفاً؟ ولماذا يقبل المرء أن يطلب الإذن بالمغادرة؟ وكيف يمكن لمؤسسة توفر الحماية أن تتحول إلى قوة تحتجز من تحميه؟

يمكننا إثبات وجود عادة ربط الأقدام ودفتر العامل وتصاريح المرور وتقاسم الطعام. لكن هذه الوقائع لا تبين وحدها معنى العيش بجسد مقيد أو الخوف من فقدان العمل عند الرحيل أو إمكان تلقي المساعدة من دون إذلال. وعلى البحث أن يجعل هذه التجارب والتناقضات التي تولدها العلاقات الإنسانية قابلة للفهم.

الرمز ليس أصله التاريخي

فهم ربطة العنق على أنها مقود، وربطة العنق الفراشية بوصفها نصف حرية، والكعب العالي باعتباره مشياً معاقاً، لا يعني أن مخترعي هذه الأشياء قصدوا تلك المعاني. فأصل الشيء من مسائل الإثبات التاريخي، أما الاستعارة فتفتح سؤال العلاقة الإنسانية: من يقود ومن يتبع؟ ومن يستطيع الرفض ثم مواصلة الحياة بكرامة؟ لا ينفي التأثيل اللغوي معنى الصورة، ولا يثبت جمال الصورة نية تاريخية قديمة.

تساعد شبكة مفاهيم السيطرة والاستحواذ والتبعية على إيضاح الآليات، لكنها لا تحل محل كلام الأشخاص وتجاربهم المعيشة. ويتطلب الفهم إبقاء التفسيرات المتباينة مفتوحة أيضاً.

تمييز منهجي: يتحقق الإثبات من صلتنا بالواقع؛ أما الفهم فيبحث عن العلاقات والتناقضات التي تمنحه معناه. ويتغذى المنهجان أحدهما من الآخر من دون أن يختلطا.

يمكن للذكاء الاصطناعي مقارنة الآثار وصوغ التأويلات، لكنه لا يمتلك التجربة المعيشة للبشر الذين يتناولهم البحث. وينبغي إبراز هذا الحد: لا يعفي أي تصنيف من الاستماع إلى الأشخاص ومراجعة الفرضيات.

المحتويات

1. الوفرة ليست كمية
2. التقاسم حتى في الندرة
3. الاستقرار لا يعني الوقوع في الأسر
4. من السيطرة على الأشياء إلى السيطرة على البشر
5. عندما تضبط الملابس الحركة
6. السيطرة على الطريق واحتجاز العامل
7. حرية السفر ومنع العيش
8. أربع حريات وكرامة واحدة
9. التضامن من دون انتزاع القدرة من أصحابه
10. الحرية تصبح بنية تحتية
11. تستطيع الآلات أن تنتج؛ فمن يستطيع أن يعيش؟
12. العواطف آخر ميادين الاستحواذ
13. شروط مجتمع بلا طبقات

إرشادات القراءة: توثق المراجع الموضوعة بين معقوفين الوقائع والنقاشات العلمية. والأشكال أدوات للتفكير، تساعد على فهم العلاقات من دون أن تدعي أنها تثبت وحدها معنى تاريخياً.

الجزء الأول — الوفرة لا تفسر وجود الطبقات

الندرة والحركة والتخزين والتفرعات الأولى.

الفصل 01 — الوفرة ليست كمية

لماذا لا يفسر النقص كل شيء، ولماذا يستطيع مجتمع غني أن يبقى أسيراً.

تصوّر الرواية الأكثر شيوعاً البؤس حالةً اعتيادية للبشرية القديمة: فالجوع، وفق هذه الرواية، جعل سلطة الأمر ضرورية، ثم أتاحت الوفرة الحرية. لكن تقليداً طويلاً في الأنثروبولوجيا يعقّد هذا التسلسل بعمق. اقترح مارشال سالينز مفهوم «الوفرة الأصلية» التي لا تقوم على إنتاج لا نهائي، بل على علاقة مواتية نسبياً بين الحاجات والموارد المتاحة اجتماعياً [1].

وقد نوقشت هذه الفرضية: فأوقات الحصول على الطعام القصيرة نسبياً في بعض الدراسات لا تشمل كل المهام، ولا تلغي المجاعات أو أعمال الرعاية، ولا تمثل جميع الصيادين وجامعي الثمار. ومع ذلك تظل هناك نتيجة نظرية مهمة: الوفرة علاقة نسبية، ولا يمكن اختزالها في حجم الأشياء المتراكمة.

قد تحافظ مجتمعات تعيش في بيئات قاسية على مستوى عالٍ من المساواة المادية؛ وعلى العكس، قد تنشئ مجتمعات تمتلك موارد شديدة الإنتاجية جبايات ومراتب وراثية وعبودية. ويربط تحليل مقارن شمل 89 مجتمعاً للصيد والجمع على ساحل المحيط الهادئ بأمريكا الشمالية بين اللامساواة المؤسسية وتركيز بعض الموارد المائية وإمكان التحكم في الوصول إليها [5].

السؤال ليس: كم نملك؟

بل هو: من يستطيع الوصول إلى الموارد الضرورية، وما المقابل المفروض عليه؟ وأبعد من إحصاء المخزونات، علينا فهم معنى طلب الطعام ممن يستطيع الإنزال والإقصاء والإلزام. فإذا كان الطعام والأدوات والاستقبال متاحاً بقدر كافٍ، أمكن الفرد رفض الخضوع لصاحب الثروة. أما إذا احتكرت أقلية المورد الوحيد المتاح، فقد يقترن الإنتاج الوفير بالتبعية. وقد تكون الندرة بيئية أو منظمة اجتماعياً عبر الاحتكارات والمنع والأسعار.

مآلان محتملان للمورد المتاح: مورد متاح ← وصول مشترك وإمكان فعلي للمغادرة ← كبح تكوّن الطبقات؛ أو احتكار مع إعاقة الخروج ← احتمال نشوء طبقة.

السؤال الموجّه: لا تلغي الوفرة الطبقات؛ إنها تحرر فقط عندما لا يصبح الوصول إليها مشروطاً بالطاعة.

الفصل 02 — التقاسم حتى في الندرة

يمكن للحركة والتقاسم أن يحميا الاستقلالية من دون إلغاء مشقة الحياة.

وصف جيمس وودبرن جماعات للصيد والجمع تعتمد على العائد الفوري، حيث تحدّ أنماط تقاسم الموارد والاستقلال النسبي وإمكان تغيير الروابط الاجتماعية من تكوّن سلطة دائمة [2]. وقد درست في هذا الإطار بعض جماعات الهادزا والجو/هوانسي. ولا ينبغي إضفاء المثالية على مساواتها؛ فهي تعرف التوترات والفوارق المرتبطة بالنوع والعمر والمصائب وحالات العوز.

قد يعزز عدم اليقين في الصيد والجمع المعاملة بالمثل: فمن يمتلك كثيراً اليوم قد يفتقر غداً. ويحد التقاسم من الهشاشة المشتركة، وقد يمنع تحوّل النجاح الفردي إلى ربيع سياسي. ولا تكمن النقطة الحاسمة في طيبة الناس جميعاً، بل في قدرة الآخرين على الطلب والنقد والابتعاد ورفض السلطة وإعادة بناء التحالفات.

أوضح كريستوفر بوم أن ممارسات المساواة قد تنتج عن فعل جماعي نشط ضد محاولات الأفراد فرض القيادة: يتحالف من قد يخضعون لمنع زعيم من أن يصبح سيداً عليهم [3]. ولذلك ليست المساواة دائماً نتيجة براءة اجتماعية؛ بل يمكن أن تعكس ميزان قوى لا يساعد على الاستئثار.

الرحيل قوة اجتماعية

إذا أمكن الانضمام إلى مخيم آخر والعيش فيه، لم تعد الطاعة الثمن الوحيد للبقاء. وهذا لا يضمن استقبلاً مؤكداً أو مساواة كاملة، لكنه يحد من طموحات القائد المحلي. هنا يظهر الفرق بين المشي والقدرة على المغادرة: لا تكون الحركة محررة إلا إذا فتح الانفصال علاقة قابلة للعيش في مكان آخر.

ينقض مثال المجتمعات المساواتية في الندرة أي حتمية تاريخية تقول إن الأفراد لا يتقاسمون إلا بعد الثراء العام. كما يبرز قصور البرنامج الذي ينتظر من التقنية وحدها ولادة الاستقلالية.

الفصل 03 — الاستقرار لا يعني الوقوع في الأسر

لماذا لا يثبت السكن الدائم والمخزون والزراعة وجود طبقة.

تتيح لنا الآثار رفض السببية المبسطة التي تجعل من الاستقرار أول سجن للبشر. وتشير مواقع الثقافة النطوفية إلى إقامة دائمة أو شبه دائمة سبقت الزراعة المدجّنة. لكن البقايا الأثرية لا تكشف مباشرة ما إذا كان كل فرد قادراً على مغادرة القرية، ولا تتيح الجزم بمساواة مطلقة.

وفي تشاتالهيوك في أناضول العصر الحجري الحديث، لم تقترن المنازل والإنتاج الزراعي والاستقرار الطويل جداً، وفق دراسة أجرتها كاثرين تويس وزملاؤها سنة 2024، بدليل على عدم مساواة اقتصادية أو اجتماعية مؤسسية مستمرة [4]. وأشار الباحثون إلى فروق بين الأسر، لكن من دون مسار بسيط لتركيز الموارد. لذا يمكن أن يكون المجتمع مستقراً من دون تحديد واضح لطبقة مستغلة.

ويجب أيضاً رفض الاعتقاد بأن كل مخزون بذرة للطغيان. فقد تساعد الاحتياطات على اجتياز الشتاء وإطعام الأطفال والتعاون. لكنها تتحول إلى أداة طبقية حين تحتكر فئة توزيعها وتجعل الوصول إلى مقومات الحياة ثمناً للطاعة.

عتبة الاستحواذ

يُفهم تكوّن الطبقات على نحو أفضل باعتباره تحولاً: لا تعود الميزة التقنية أو العسكرية أو المادية لجماعة وظيفية، بل تصبح حقاً دائماً في إصدار الأوامر للآخرين. وقد تبطّئ الحركة هذا التحول، لكنها لا تمنعه دائماً. فقد عرفت المجتمعات الرعوية المتنقلة تاريخياً أيضاً أرسقراطيات وأسرى وعلاقات تبعية.

شدّد جيمس سي. سكوت على الوسائل التي مكّنت الدول الزراعية الأولى من إحصاء المنتجين وجباية الموارد منهم واحتجازهم [13]. وخلصته مثيرة للتفكير، لكن عدداً من تعميماته ما زال محل نقاش؛ وهي لا تثبت أن جميع الدول أو أشكال الاستقرار نشأت بالطريقة نفسها.

السؤال الموجّه: الأسير ليس من يقيم طويلاً في مكان، بل من يقرر الآخرون مغادرته وإقامته ووسائل عيشه.

الجزء الثاني — مسارات انتزاع القدرة والحرية

الأجساد والعلامات والتصاريف والحدود.

الفصل 04 — من السيطرة على الأشياء إلى السيطرة على البشر

النواة العلائقية: السيطرة والاستحواذ والتبعية وإعادة الإنتاج.

يمتلك صياد ماهر أو معالجة تحظى بالاحترام أو مدير للمخزونات كفاءات خاصة. ولا يشكل هذا التفاوت في حد ذاته طبقة اجتماعية. فلكي تنشأ علاقة طبقية، لا بد أن تتمكن جماعة من تحويل سيطرتها على الموارد وشروط الوجود إلى اقتطاع مميز من نشاط غيرها، وأن تحافظ على تبعية الآخرين وتعيد إنتاج موقعها.

نحتفظ بأربعة أبعاد تحليلية: السيطرة غير المتكافئة على القرارات الحيوية؛ والاستحواذ غير المتكافئ على الموارد أو القدرات؛ والتبعية التي تصعب الرفض؛ وإعادة إنتاج هذه العلاقات داخل المؤسسات أو العائلات أو التنظيم التقني. وهذه الأبعاد مترابطة، لكن أيّاً منها لا يحل محل جميع الأبعاد الأخرى.

الثوابت الأربعة للعلاقة الطبقية: C السيطرة؛ A الاستحواذ؛ D التبعية؛ R إعادة الإنتاج. توجد الوظائف في كل مكان، ولكن عدم تكافؤها المستمر هو الذي يميز الطبقة.

وهكذا، فإن رسم المرور المخصص لصيانة جسر ليس بالضرورة علاقة طبقية. لكنه قد يصبح كذلك إذا فرض من يحتكر المعبر رسوماً لا يمكن الاعتراض عليها لمصلحته وحده. وكذلك يمكن أن تكون هرمية الكفاءات ضرورية في المستشفى من دون أن تتضمن حق استغلال المرضى أو العاملين فيه.

توجد العلاقة الطبقية بين البشر: الأداة والجسر والأرض والمنصة والملف ليست إلا وسائط. ولا يمكن الاستحواذ على وسائل عيش الآخرين إلا لأن الوصول إليها يخضع لسيطرة اجتماعية.

ثلاث عمليات للهيمنة

يضيف التاريخ إلى الاستحواذ فعل المنع: منع الرحيل والرفض والبقاء والاتحاد والكلام. ويضيف أخيراً إعادة الإنتاج: إدانة القدرة على الاقتطاع والمنع، أحياناً باسم التقاليد أو الحماية أو الضرورة التقنية. ومقاومة الخاضعين جزء داخلي من هذه العلاقة؛ ويمكن تفتيتها أو قمعها أو التفاوض معها أو تحويلها إلى ضمانات جديدة.

الفصل 05 — عندما تضبط الملابس الحركة

الأقدام المربوطة والكعوب وربطة العنق والفراشة بين القيد والاستعارة.

يوضح ربط الأقدام في التاريخ الصيني شكلاً شديداً من تقييد الجسد. فقد غيّرت الممارسة الأقدام بصورة دائمة، وكان بإمكانها جعل بعض أشكال التنقل أصعب؛ وارتبطت بمعايير الزواج ومثل الأنوثة. لكن فكرة بقاء جميع النساء ذوات الأقدام المربوطة حبيسات منازلهن تناقضها أبحاث لوريل بوسن وهيل غيتس، إذ شاركت فتيات ونساء ريفيات كثيرات في الإنتاج النسيجي [6].

وتبيّن هذه الحالة أن تغيير الجسد يمكن أن يحد من بعض إمكانيات الفعل، مع بقائه متوافقاً مع نشاط إنتاجي كثيف. ويتعزز التنظيم المادي للعمل والمعايير الرمزية أحدهما بالآخر من دون أن يتطابقا.

يغيّر الكعب العالي الغربي طريقة المشي، لكنه ليس معادلاً لربط القدم. فقد كان علامة للوجاهة الأرستقراطية الذكورية قبل أن يرتبط أساساً بالأثوثة [8]. وفي فرساي، احتفظ لويس الرابع عشر بجزء من النبلاء في البلاط بواسطة قواعد الإتيكيت والأوسمة وانتظار المَنح. وهكذا رافقت علامة الارتقاء الاجتماعي حالة من الجمود السياسي: يستطيع النبلاء الرحيل، لكنهم يخاطرون بفقدان مكانتهم قرب الملك. ولا يتسبب الكعب في هذا الجمود، بل ينتمي إلى العالم الرمزي الذي يجعله مشرفاً.

ثلاثة أشياء وثلاث قراءات للتنقل: الكعب/المشي؛ ربطة العنق/التوجيه؛ الفراشة/الرابطة.

ربطة العنق كمقود: فهم صورة

الصورة قوية: تلتف ربطة العنق حول الرقبة وتنسد أمام الجسد مثل رابطة مرئية. وتدعو استعارة المقود إلى فهم الرجل الغربي بوصفه مرتبطاً بوظيفته المهنية، من دون اختزال اللباس في هذا التأويل وحده. أما ربطة الفراشة التي تختفي فيها القطعة المتدلّية فتغدو صورة لنصف حرية: تبقى علامة الارتباط، لكن يغيب تمثيلها الممدود.

إن الأصل التاريخي لربطة العنق، المرتبط خصوصاً بأوشحة الجنود الكروات [19]، مسألة وقائع؛ أما المقود فهو مسألة معنى. وإثبات أن الشيء لم يُخترع كمقود لا يدحض ما يمكن أن يكشفه ارتداؤه عن علاقة الشخص بوظيفته. وقد تُفرض ربطة الفراشة نفسها بقواعد احتفالية صارمة: إن استعارة نصف الحرية تفتح سؤالاً ولا تصدر حكماً على كل من يرتديها.

ولذلك لا يتمثل السؤال التأويلي في إعلان خضوع الشخص الذي يرتديها، بل في سؤاله عن المعنى الذي يعطيه لها وعما يحدث إذا رفضها. وتكشف عواقب الرفض المهنية والاجتماعية والزواجية عن طبيعة القيد أكثر مما يكشفه شكل الشيء بمفرده.

السؤال الموجّه: ليس الرمز دليلاً على السلطة؛ لكنه قد يكشف الطريقة التي تصبح بها السلطة مرئية أو مقبولة أو قابلة للاعتراض.

الفصل 06 — السيطرة على الطريق واحتجاز العامل

الرسوم ودفاتر العمال وجوازات السفر الداخلية وحماية الامتيازات.

الجسر والميناء والممر الجبلي وبوابة المدينة أماكن يظهر فيها الاقتصاد السياسي للحركة. وقد تموّل رسوم المرور خدمة عامة أو تتحول إلى احتكار للاقطاع. والسؤال دائماً: من يسيطر على المرور؟ ومن يدفع؟ ولمن تذهب الموارد؟ وهل يمكن الاعتراض واختيار طريق آخر؟

في فرنسا القرن التاسع عشر، ربط دفتر العامل صراحة بين الهوية والعمل والتنقل. وقد أنشئ في وقت سابق ثم أصبح إلزامياً سنة 1803 وألغي سنة 1890. ويرى مؤرخ القانون في هذه المؤسسة وثيقة شرطية ووسيلة للخضوع المهني [9]. وقد وسّع اختفاؤها بعض الحريات، لكنه لم يلغ الضرورة الاقتصادية لإيجاد عمل من أجل العيش.

في ظل الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، استهدفت قوانين تصاريح المرور، ضمن أمور أخرى، تنظيم إقامة السكان السود وعملهم. وفي 9 أغسطس 1956 تظاهرت قرابة عشرين ألف امرأة في بريتوريا ضد توسيع تلك الالتزامات [10]. هنا أمكن الفصل بين السماح بالحركة الإنتاجية وحرية الإقامة: قد يكون الشخص مطلوباً عاملاً ومرفوضاً مقيماً.

قد يخدم القيّد الحركة نفسها

لا تحتاج الهيمنة دائماً إلى تثبيت الناس في أمكنتهم. فقد تطردهم من الأرض أو تنقلهم إلى حيث يكون عملهم نافعاً أو ترحل العائلات أو تقصر الإقامة على مدة الإنتاج. وينتمي التثبيت والتنقل القسري إلى عائلة واحدة من الاستحواذ على الحركة. وليس الثابت هو عدم الحركة، بل فقدان سلطة الاختيار.

وينبغي التمييز بين قاعدة أمنية متناسبة وقيد انتقائي أو استغلالي. لكن التحليل لا يتوقف عند الدافع المعلن، بل يسأل كيف يعيش القاعدة من يستطيعون الاعتراض عليها ومن لا تترك لهم أي مخرج.

الفصل 07 — حرية السفر ومنع العيش

الحدود الاقتصادية والإدارية للاستقرار.

تكشف حالة العمال والعاملات المهاجرين الخاضعين لنظم رعاية العمل، التي كثيراً ما توصف بالكفالة في مناطق من الشرق الأوسط، عن تناقض حاد. فقد تكون الرحلة الأولى طوعية ومقصودة لتحسين الوضع، لكن القدرة على تغيير صاحب العمل أو الاحتفاظ بحق الإقامة أو الخروج من علاقة مسيئة قد تكون محدودة جداً. وتعد منظمة العمل الدولية هذه القيود عوامل خطر للاستغلال والعمل القسري [11].

وفي الصين، بينت الهجرات الداخلية الواسعة أنه يمكن للمرء أن يعمل في مدينة من دون أن يحصل تلقائياً على الوصول نفسه للخدمات العامة الذي يتمتع به سكانها المسجلون محلياً. وتغير إصلاحات نظام الهوكو هذا الوضع تدريجياً، لكن تفاوت حقوق الإقامة يظل مسألة مهمة [12].

وفي المثاليين لا تكفي الحركة الجسدية. فالمسألة هي الحق في إعادة بناء حياة كريمة في مكان آخر: السكن والرعاية الصحية والتعليم والأمان القانوني والعلاقات الاجتماعية والقدرة على عدم الخضوع لتعسف صاحب عمل أو مكتب إداري.

لا تكون الرحلة حرة إلا إذا كانت الوجهة حرة كذلك: حقوق التنقل ← الوصول إلى الموارد ← كرامة العيش. ولا تصبح الرحلة حرة إلا إذا كانت الحياة ممكنة عند الوصول.

معنى كلمة «في أي مكان»

لا تعني أن لكل شخص أن يشغل أي موضع من دون مراعاة النظم البيئية والقدرة على الاستقبال وحقوق الآخرين. إنها تعبر عن مبدأ أخلاقي: ينبغي ألا تتوقف الكرامة على الإلحاق بإقليم أو فئة مهنية أو جماعة مولد. يعترف القانون الحالي بالتنقل داخل الدولة ومغادرة أي بلد والعودة إلى بلد الشخص، لكنه لا يضمن حقاً عالمياً غير مشروط في الاستقرار في كل دولة [15].

ويساعد هذا الحد القانوني على التمييز بين طموح تحرري ووصف غير دقيق للقانون النافذ.

الجزء الثالث — شروط الحياة الكريمة

المغادرة والبقاء والاستقرار والاعتراض وعدم التعرض للتعقب.

الفصل 08 — أربع حريات وكرامة واحدة

المقياس الحقيقي للتنقل هو القدرة الإنسانية، لا المسافة المقطوعة.

لا تدل الحركة المرئية بصورة مباشرة على الحرية: فقد يعبر أسير قارة كاملة، وقد يختار شخص حر ألا يغادر قريته أبداً. ولذلك ينبغي للنموذج أن يميز أربع قدرات: المغادرة والبقاء والاستقرار وعدم التعرض للمراقبة التعسفية لمسارات الحياة.

تحمي حرية المغادرة من سلطة الاحتجاز. وتحمي حرية البقاء من نزع الملكية والطرده والتهجير المفروض. وتفترض حرية الاستقرار أن تفضي الرحلة إلى وجود قابل للاستمرار. وأخيراً تحمي حرية التحرك من دون تعقب شامل القدرة على التنقل من دون ضرورة تقديم حساب مستمر إلى سلطة ما.

أربع قدرات تشكل التنقل الحر: المغادرة؛ البقاء؛ الاستقرار؛ عدم التعقب. وتقاس الحرية بالقدرات لا بالكيلومترات المقطوعة. ميّز ألبرت أو. هيرشمان بين الخروج من التنظيم والاعتراض على طريقة عمله: الخروج والصوت أو الاحتجاج (voice و exit) [14]. ويوضح هذا التمييز مشكلتنا، لكنه يحتاج إلى تطوير. فالخروج من علاقة لا يحمي الشخص إذا كانت العلاقات الأخرى المتاحة جميعاً خاضعة للتحالف المهيمن نفسه. ولا ينبغي أن يكون الرحيل الجواب الوحيد عن الإساءة: إذ يجب أن يحتفظ من لا يستطيعون المغادرة أو لا يرغبون فيها بقدرة فعلية على التغيير.

العيش بكرامة لا يقتصر على البقاء

الوصول إلى الطعام والسكن ضروري، لكنه لا يستنفد الكرامة. فهي تشمل أيضاً عدم التعرض للإذلال والقدرة على التعلم والحب والكلام والاجتماع والعلاج والوصول إلى الثقافة والمشاركة في القرارات المنظمة للحياة. وتحمي المواد 12 و 13 و 23 و 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعض هذه الأبعاد، من دون أن تشكل ضماناً كاملاً للمجتمع الخالي من الطبقات المتصور هنا [15].

الحياة الكريمة ليست امتيازاً يُمنح لمن يستحقها، ولا التزاماً قسرياً بنموذج معين للفضيلة. فالمطلب ينطبق أيضاً على من يرفض قيم الجماعة المهيمنة أو ملابسها أو آراءها.

السؤال الكامل: هل أستطيع المغادرة؟ وهل أستطيع البقاء؟ وهل أستطيع الاستقرار؟ وهل يمكنني العيش بكرامة من دون تسليم اختياري وجسدي وضميري لمن يتحكمون في وسائل الحياة؟

الفصل 09 — التضامن من دون انتزاع القدرة من أصحابها

هل يمكن لتنظيم قوي أن يبقى في خدمة الأشخاص الذين أسسوه؟

أمام الاحتكارات يصبح التعاون ضرورياً. فينشئ الخاضعون جمعيات ونقابات وتعاونيات وشبكات للتكافل. ويكتشفون قدرتهم على الإنتاج والقرار معاً. لكن التنظيم ذاته قد يفرز قادة يسيطرون على المعلومات والميزانيات والوصول إلى مقومات الحياة.

ولا تختفي المخاطر بمجرد تعدد المؤسسات؛ فقد تشكل مراكز سيطرة متعددة ائتلافاً يقتسم الامتيازات ويحرم الآخرين وسائل الفعل. ومع ذلك تُظهر أعمال إيلينور أوستروم عن الحوكمة متعددة المراكز أن التنسيق يمكن أن يتخذ أشكالاً غير الاحتكار المركزي، بشرط وجود مؤسسات وآليات رقابة متاحة بالفعل للمشاركين [16].

ولذلك يتطلب التضامن من دون انتزاع القدرة أكثر من الديمقراطية المعلنة. يجب أن يكون استبدال الممثلين ممكناً، وأن تكون الحسابات قابلة للفحص، وألا تُحتكر المعارف، وأن يكون الاحتجاج ممكناً، وأن تمنع الحماية المادية دفع ثمن الاختلاف من وسائل البقاء.

التضامن نفسه ومساران محتملان: التضامن والتنظيم ← استقلالية الأعضاء، أو الاستيلاء على القدرة من جانب القادة.

حرية الرفض تحمي الجماعة أيضاً

تبدأ المؤسسة التي تحظر على أعضائها نقدها لأن ذلك يضعف «القضية» في تحويل التضامن إلى انضباط. وفي المقابل، قد يحول الحفاظ على خلافات منظمة وسبل للطعن وإمكانات إعادة البناء دون احتكار المسؤولين للقوة الجماعية. لكن حرية المغادرة لا ينبغي أن تعني التخلي عن الأشد هشاشة. يجب أن يحصل الأطفال وكبار السن والمحتاجون إلى الرعاية ومحدودو الموارد على ضمانات لا تتوقف على حضور حام بعينه.

الفصل 10 — الحرية تصبح بنية تحتية

الوصول المادي وتعدد المسارات أهم من الإعلانات.

قد يعلن مجتمع أن جميع سكانه أحرار، بينما يترك لجماعة واحدة التحكم بالكهرباء وتوزيع الطعام والسكن والاتصالات. عندئذ تبقى حرية الحركة هشة، لأن قطع خدمة أساسية يكفي لإعادة التبعية.

لذلك يجب النظر إلى البنية التحتية لا بوصفها أشياء محايدة سياسياً، بل علاقات اجتماعية متجسدة مادياً. من يملك حق إغلاقها؟ من يستطيع قراءة قواعد تشغيلها؟ من يستطيع إصلاحها أو استبدالها أو ربطها بشبكات أخرى أو إنشاء طريق بديل؟ ويمكن لشبكة خدمات يديرها المسؤولون أنفسهم أن تحافظ على مظهر التعدد بينما تشكل احتكاراً فعلياً.

تقدم نظرية الرسوم البيانية لغة مفيدة: تعدد المسارات المستقلة بين الشخص والمورد يجعل تعطيل الوصول نتيجة الاستيلاء على معبر واحد أصعب. لكن تعدد المسارات التقنية لا يكفي إن كانت كلها مملوكة للائتلاف نفسه. فالاستقلال الحقيقي مؤسسي ومادي واجتماعي بقدر ما هو طوبولوجي.

الحق في عدم التعقب

يمكن للمراقبة الرقمية أن تقدم خدمات حقيقية: التبليغ عن الأعطال وتنسيق الإنقاذ وتأمين الطريق وتحسين التوزيع. لكنها تتيح أيضاً تسجيل التنقلات بصورة منهجية وجعل الوصول إلى مقومات الحياة مشروطاً بملف امتثال. لذلك لا يتعلق المطلوب بإزالة كل المعلومات، بل بالفصل بين شفافية السلطات وخصوصية الأفراد.

وقد يحتاج المجتمع الخالي من الطبقات إلى تدقيق قرار عام، لكن ذلك لا يمنحه تلقائياً حق مراقبة كل ساكن باستمرار. وتعد الحماية التقنية والقانونية للحياة الخاصة، في هذا النموذج، من مقومات الاستقلالية الجماعية.

الجزء الرابع — الاختبار السيبراني

الوفرة الإنتاجية أم أسر الوجود الإنساني.

الفصل 11 — تستطيع الآلات أن تنتج؛ فمن يستطيع أن يعيش؟

النهاية النسبية للعمل القسري ليست النهاية التلقائية للطبقات.

تتيح الأتمتة الصناعية والروبوتات والذكاء الاصطناعي إمكان إنتاج نسبة متزايدة من السلع والخدمات مع حاجة أقل إلى العمل البشري المباشر. لكن من المبكر القول إن كل الأعمال البشرية غير القائمة على العاطفة ستؤتمت. وقد قدرت منظمة العمل الدولية في سنة 2025 أن نحو وظيفة واحدة من كل أربع تتعرض بدرجة ما للذكاء الاصطناعي التوليدي، وأن تحول الوظائف أرجح من اختفائها الكامل [17].

إذن فالتحول المقترح فرضية لمسار طويل الأمد: يمكن لإنتاج شبه آلي بالكامل أن يحرر جزءاً من الوقت الإنساني ويقلل ضرورة بيع النشاط البشري من أجل البقاء. لكنه قد يؤدي أيضاً إلى تركيز وسائل الإنتاج التي تغدو أشد تعقيداً وكلفة وترابطاً.

شكلاّن من الوفرة السيبرانية: الإنتاج المؤتمت ← وفرة أسيرة مشروطة الوصول، أو وفرة حرة مضمونة الوصول.

توجد الوفرة الأسيرة عندما يرتفع الإنتاج لكن الوصول إليه يظل مشروطاً بحقوق الملكية أو أنظمة الرقابة. أما الوفرة المحررة فتتطلب ألا يتوقف الوصول إلى الضروري على عمل مفروض ولا على موافقة المديرين. وينبغي أن تضاف إلى هذه الشروط المادية القدرة على الاعتراض على الاختيارات الجماعية التي تنظم البنية التحتية.

وتظل الوفرة السيبرانية قائمة في عالم مادي: فالآلات تحتاج إلى الطاقة والمعادن والشبكات والأنظمة البيئية السليمة. وفي سيناريوها المرجعي لعام 2025 توقعت الوكالة الدولية للطاقة استهلاكاً عالمياً للكهرباء في مراكز البيانات يبلغ نحو 945 تيراواط ساعة سنة 2030، أي أكثر من ضعف المستوى المقدّر لسنة 2024 [18]. وهي توقعات وليست مصيراً محتوماً.

حرية الفرار القديمة تتغير طبيعتها

في بعض الجماعات المتنقلة كان مغادرة قائد مسيء كافية أحياناً للإفلات منه. أما في عالم تمر فيه المدفوعات والمساكن والتنقلات وحقوق الوصول عبر بنى مترابطة، فلم يعد تغيير المكان يضمن الخروج من السيطرة. لا بد من القدرة على استخدام أو إنشاء نظم لا تخضع حصرياً للائتلاف محل الاعتراض.

ولذلك لا تتمثل القضية النهائية لنمط الإنتاج السيبراني في الإنتاج المؤتمت وحده، بل في الوضع الإنساني لمن يعيشون وسط هذا الإنتاج: هل هم منتفعون مستقلون أم عناصر تُصنّف وتُشترط حياتها عبر أنظمة تدّعي خدمتها؟

الفصل 12 — العواطف آخر ميادين الاستحواذ

هل يمكن لمجتمع أن يوفر رفاهية مادية بينما يقود الناس من الداخل؟

لا تختفي الهيمنة بمجرد إطعام الأشخاص. فقد تستمر من خلال سلطة توجيه اختياراتهم ومعلوماتهم وسمعتهم وإمكانات انضمامهم إلى بعضهم. ويُفهم نمط الإنتاج السيبراني هنا من خلال فرضية موجّهة: يمكنه استغلال العواطف والانتباه والانفعالات والعلاقات الإنسانية على نطاق واسع فوق قاعدة صناعية وبيروقراطية موروثة.

وسيكون من المبالغة اعتبار كل تفضيل متعلم اجتماعياً وعياً زائفاً، أو الادعاء بأن خوارزمية تستطيع قراءة المشاعر كلها. فالأجهزة التقنية تلتقط أولاً آثار النشاط وتنتج تقديرات تقريبية. ومع ذلك قد تكفي هذه التقديرات لتوزيع المكافآت والحوافز والعقوبات أو لتنظيم التصنيفات.

تجد صورة ربطة العنق كمقود والفراشة كنصف حرية ترجمتها هنا: فقد لا تحتاج الهيمنة بعد اليوم إلى مقود ظاهر. ويمكن أن تتجسد في مسارات الوصول وأنظمة السمعة والتبعيات التي يتعلم كل فرد إدارتها بنفسه. ويصبح القيد القديم شرطاً للاستخدام، ثم يظهر شرط الاستخدام في صورة تسهيل للحياة.

قد يبقى المجتمع المريح مجتمع هيمنة

أصعب الفخاخ هو مجتمع يوفر الراحة والترفيه والنقل والسلع المتاحة، لكنه يحتفظ لأقلية بالقرارات التي تحدد الشروط العامة للحياة. وقد يتنقل السكان بحرية بين أماكن لا يستطيعون فيها الاعتراض على النظم التي تنظم وجودهم.

لذلك يتضمن الاستقلال بعداً لا يختزل في الاستهلاك والأمن: أن يكون المرء ذاتاً فاعلة في الحياة الاجتماعية لا مجرد متغير في دائرة التنبؤ. ويشمل ذلك حق الاختلاف وحق الخصوصية المشروعة والعلاقات الإنسانية التي لا تتحول كلها إلى أدوات للقيمة.

الفصل 13 — شروط مجتمع بلا طبقات

ثمانى ضمانات متكاملة لجعل حرية الرفض الأولية حقيقة.

تتيح لنا المقارنات اقتراح بنية لعدم الهيمنة. وهي لا تقوم على الوفرة وحدها، ولا على الحركة وحدها، ولا على سلطة عليا يُفترض أن تحمي المواطنين من كل سلطة أخرى. بل تسعى إلى الحفاظ على قدرات الرفض والعيش الكريم والتعاون بحيث لا يمكن مصادرتها بصورة دائمة.

الشرط	الغاية	نمط الإخفاق المعتاد
الوصول إلى الضروري	العيش من دون شراء الكرامة بالطاعة	احتكار السلع الحيوية
المغادرة والبقاء والاستقرار	الاحتفاظ بطرق متعددة لتنظيم الحياة	الأسر أو الطرد
تعددية حقيقية في سبل الوصول	تجنب المرور الإجباري الوحيد	تحالف يحتكر جميع المسارات
الرقابة على تفويض الصلاحيات	منع تحويل الوظيفة إلى امتياز	أوليغارشية الإدارة
قابلية نقل المعرفة	الاعتراض على القرارات التقنية	طبقة مغلقة من الخبراء
حماية الحياة الخاصة	الحفاظ على استقلالية خارج المراقبة	تجزئة الإنسان إلى عناصر
قوى مادية مضادة	إتاحة الاعتراض الفعلي	حقوق شكلية فقط

الشرط	الغاية	نمط الإخفاق المعتاد
إعادة بناء المؤسسات	تغيير القواعد التي تعيد إنتاج التعسف	استمرار طبقة جديدة

هذه المطالب الثمانية ليست شروطاً رياضية ضرورية وكافية أثبتها التاريخ. بل تشكل شبكة معيارية ومقارنة. ويمكن للتجارب الملموسة أن تتخذ أشكالاً مختلفة تبعاً للموارد والثقافات والحجم والمخاطر الخاصة بكل جماعة.

وهناك خطر يجتازها جميعاً: يمكن لعدة أجهزة رقابة أن تنتج مساواة كاملة بين المسؤولين عنها وتبعية مطلقة للآخرين. فالمساواة بين المؤسسات ليست المساواة بين البشر. ويجب فحص مصير الشخص الأشد تبعية وإمكان النجاة المتاح له من التعسف.

المبدأ الأول: يتطلب مجتمع بلا طبقات، قبل كل شيء، حرية فعلية في الرفض: قول «لا» للتبعية من دون فقدان وسائل العيش بكرامة هنا أو في أي مكان آخر.

الفصل 14 — اختبار النموذج في الأزمات

الحرب والكوارث والهجرة والطوارئ: اللحظات التي يمكن أن تنهار فيها الضمانات.

قد تبدو بنية الاستقلال متينة في زمن السلم ثم تتفكك أمام الكارثة. فالحرب تبرر أحياناً مركزية سريعة، وقد يستدعي الوباء قيوداً محدودة، وقد تفرض الندرة قواعد استثنائية للتوزيع. وليست هذه القيود بحكم تعريفها علاقات طبقية. لكنها تصبح خطرة حين تحول مدتها أو انتقائيتها أو غموضها ضرورة جماعية إلى امتياز أو عقوبة تعسفية.

لذلك يجب أن تكون الرقابة متناسبة وشفافة في أسبابها ومحددة زمنياً وقابلة للطعن. وعلينا أيضاً فهم الكيفية التي يغدو بها الاستثناء طبيعياً ثم ضرورياً في نظر من يخضعون له ومن يديرونه. وقبل كل شيء يجب ألا يفقد الإنسان إلى أجل غير مسمى حقه في الموارد الحيوية لأنه انتقد إجراء ما. ولا ينبغي لتنظيم البقاء أن يتحول إلى وسيلة لابتلاع جميع قدرات العيش بحرية.

أربعة اختبارات للحقيقة

أزمة محاصيل: هل يحمي توزيع المساعدات الكرامة، أم يمكن بعض المسؤولين من الحصول على الولاء؟ حرب: هل تبقى التعبئة المفروضة مقيدة بحدود وسبل للطعن، أم تؤسس امتيازات دائمة؟ هجرة: هل يتيح الاستقبال العمل من دون الأسر لدى صاحب عمل؟ عطل رقمي: هل يستطيع الناس الوصول إلى الضروريات من دون التعرف عليهم بواسطة معرف وحيد؟ لا تحل هذه الأمثلة جميع صعوبات الفعل الجماعي. لكنها تقدم منهجاً: أن نلاحظ ما يحدث لحرية الرفض في اللحظة التي يُغرى فيها التنظيم بتعليقها.

فهم الأزمة من وجهة نظر من يعيشونها

عندما تعلن حكومة إجراء «للجميع»، قد يستطيع أصحاب الموارد الانتظار أو تجاوز الصعوبة أو الانتقال. أما الذين يعيشون يوماً بيوم فلا يملكون المخارج نفسها. ويتطلب فهم الأزمة النظر إلى هذا الاختلاف من خلال الوجود الملموس، لا من خلال القاعدة العامة وحدها. والسؤال ليس مجرد إثبات أن قيداً قد وُجد، بل إدراك كيف يكون القرار نفسه حماية لبعض الناس وانتزاعاً للقدرة من آخرين. ومن هذه الفجوة قد يولد التضامن أو الارتياح أو هيمنة جديدة.

الخاتمة العامة

فهم لماذا تظل حرية العيش أمراً يتعين انتزاعه.

تساعدنا مجتمعات الصيد والجمع على فهم إمكان المساواة النسبية في الندرة؛ وتبين الآثار أن الاستقرار الطويل لا يكفي لنشوء طبقة؛ ويكشف تاريخ دفاتر العمال والتصاريح أن السلطات تسعى أحياناً إلى احتجاز من تستحوذ على نشاطهم. كما تذكرنا الأقدام المربوطة والكعوب وقواعد الملابس بأن حركة الإنسان يمكن أن تضبطها الأجساد والرموز حتى قبل أن يبلغ المسافر نقطة تفتيش.

ولا تكتسب هذه الوقائع دلالتها إلا حين نسعى إلى فهم أثرها في العلاقات بين الأشخاص. ولا تعني أي مقارنة أن الحرية الإنسانية تختزل في القدرة على التنقل. فقد تُقاد أجساد قادرة على المشي بوساطة الالتزامات، وقد يكون أشخاص اختاروا عدم الحركة أحراراً تماماً. والمعيار الحاسم هو أن يمتلك الجميع فعلاً قدراتهم وعلاقاتهم ووسائل وجودهم الضرورية.

ستكون الوفرة المؤتمتة مكسباً عظيماً إذا خففت اعتماد الحياة المادية على عمل مفروض. لكنها قد تصبح أساساً لهيمنة أكثر إحكاماً إذا تحولت البنى المشتركة إلى أدوات للفرز ومنح الإذن. فالمهم ليس إلغاء التنظيم أو تمجيد غياب القواعد، بل بناء تنظيم لا يصادر قدرات الناس بصورة دائمة.

الخاتمة / حرية الرفض: «هل أستطيع أن أعيش بكرامة في أي مكان؟» تعني أولاً: «هل أستطيع رفض ما يراى فرضه عليّ، والمغادرة أو البقاء بحرية، من دون فقدان كرامتي أو وسائل عيشي؟»

إن ما يميز مجتمعاً بلا طبقات ليس اختفاء جميع الفروق، بل الرفض الفعلي لتحويل اختلافات المعرفة والوظيفة والثروة والمكان والوضع إلى حق دائم في التصرف بحياة بشر آخرين. وإثبات وجود قاعدة أمر ضروري؛ لكن فهم لماذا يعيشها بعض الناس حماية ويعيشها آخرون أسراً يكشف العلاقة الاجتماعية التي يمكن أن تعيد إنتاجها. وهنا يلتقي سؤال الوفرة بسؤال الحركة: أن نعيش بكرامة من دون أن تكون طرق الحياة ملكاً لسيد.

ملحق — مطلبان للمعرفة

أدوات التحليل وحدودها أمام التجربة الإنسانية المعيشة.

أ. حرية الرفض والثوابت الأربعة

تصف الثوابت الأربعة علاقة طبقية: السيطرة (C) والاستحواذ (A) والتبعية (D) وإعادة الإنتاج (R). أما حرية الرفض الفعلية فهي المعيار الأساسي لعدم الهيمنة، وليست ثابتاً وصفيّاً خامساً. وهي تقتضي القدرة على قول «لا» للاستحواذ المفروض من دون فقدان الكرامة أو وسائل العيش. وتظل القواعد المشتركة المشروعة ممكنة.

ب. التنقل الحر

نميز بين المغادرة والبقاء والاستقرار والتحرك من دون مراقبة تعسفية. وتسمّى صياغة نوعية أولية هذه القدرات (P و R و I و N). وفكرة مؤشر مركب، كأخذ القيمة الدنيا للمكونات الأربع بعد توحيد مقاييسها، ليست إلا اقتراحاً استكشافياً؛ فهي لا تقيس حب المكان ولا الكرامة كاملة ولا قيود الاستقبال.

ج. مشكلة التحالف

لا يكفي تكثير المؤسسات إن كانت تنسق احتكارها. فالحرية تتطلب مسارات وصول مستقلة وقدرات على إنشاء تنظيمات جديدة لا يفقد فيها من يحتج موارده الحيوية ولا حقوقه الأساسية.

د. الإثبات والتفسير والفهم والاقتراح

يصف الإثبات الآثار الموثوقة؛ ويبحث التفسير عن الآليات السببية؛ ويسأل الفهم عما يعيشه البشر وما تعنيه علاقاتهم؛ ويصوغ الاقتراح أفقاً ممكناً. ويمكن لهذه العمليات أن تغذى بعضها من بعض من دون أن تختزل إحداها في الأخرى. فإثبات الأصل التاريخي لا يكفي لاستنفاد القراءة الرمزية، والحدس الرمزي لا يعفي أبداً من فحص الادعاءات الواقعية.

الوضع المعرفي	المحتوى
ملاحظات موثقة	مجتمعات الصيد والجمع متفاوتة الهرمية؛ تشاتالهيوك؛ ربط الأقدام؛ دفتر العامل؛ قوانين المرور؛ الكفالة؛ الهوكو؛ تغيرات الذكاء الاصطناعي.
تفسيرات مقترحة	الانتقال من السيطرة على الموارد إلى السيطرة على البشر؛ القدرة الفعلية على الخروج؛ استيلاء التحالفات على القوة الجماعية.
فهم المعنى	«مقود» ربطة العنق و«نصف حرية» الفراشة يثيران أسئلة الحركة والقبول والرفض، من دون افتراض نوايا المخترعين.
أفق معياري	إمكان العيش بكرامة في أي مكان في ظل قواعد مشتركة مشروعة، بلا خضوع طبقي ولا مصادرة للقدرات.

هـ. الحدود

تظهر السجلات القانونية النصوص والعقوبات، لكن ليس دائماً كيفية تطبيقها عملياً. وتكشف البقايا الأثرية المساكن والتوزيعات المادية، لكنها نادراً ما تكشف الحرية الذاتية في المغادرة. وتتعلق الملاحظات الإثنوغرافية بسياقات محددة، ولا يجوز أن تحول الشعوب المدروسة إلى صور خارج الزمن. وأخيراً يبقى التطور التقني غير يقيني: فلا يمكن إعلان اكتمال الأتمتة ولا زوال الطبقات باعتبارهما حقيقة منجزة.

بليوغرافيا مشروحة

مصادر تاريخية ونقاشات ونصوص لتعميق الفهم.

الأنثروبولوجيا وما قبل التاريخ وتشكل الطبقات

[1] (1972) *Stone Age Economics*, Marshall Sahlins. عمل مؤسس لفرضية الوفرة النسبية لدى الصيادين وجامعي الثمار. مراجعة المصدر.

[2] *Egalitarian Societies*, James Woodburn (1982), «*Man* 17(3), 431–451. المجتمعات المساواتية وأنظمة العائد الفوري والحرية النسبية. مراجعة المصدر.

- [3] «Christopher Boehm (1993), «Egalitarian Behavior and Reverse Dominance Hierarchy [34] *Current Anthropology* (3), 227-254. الحد النشاط من محاولات الهيمنة. مراجعة المصدر.
- [4] «K. C. Twiss et al. (2024), «But some were more equal than others [19] *PLOS ONE* (9). دراسة اللامساواة في تشاتالهيويوك خلال العصر الحجري الحديث. مراجعة المصدر.
- [5] «Ecological variation and institutionalized inequality in hunter-gatherer societies» [2021]. مقارنة 89 مجتمعاً على الساحل الهادي لأمريكا الشمالية. مراجعة المصدر.
- [13] *Against the Grain*, James C. Scott (2017). الدول الأولى والجبابة والعمل وإمكان الفرار؛ أطروحات موضع نقاش. مراجعة المصدر.

الجسد والملابس والحركات المفروضة

- [6] *Bound Feet, Young Hands*, Laurel Bossen and Hill Gates (2017). الأقدام المربوطة والدور الاقتصادي للفتيات في الريف الصيني. مراجعة المصدر.
- [7] «McClung Museum, «Bound to Be Beautiful: Foot Binding in Ancient China [7]. معرض ووصف تاريخي للممارسة. مراجعة المصدر.
- [8] *Heights of Fashion*, Elizabeth Semmelhack (2008). تاريخ الكعوب وتحول معاني النوع الاجتماعي. مراجعة المصدر.
- [9] «Larousse, «Livret ouvrier [9] *Dictionnaire de l'histoire de France*. التسلسل الزمني والرقابة على العمال في فرنسا. مراجعة المصدر.
- [10] «South African History Online, «The 1956 Women's March in Pretoria [10]. ضبط الحركة في نظام الفصل العنصري ومقاومة النساء. مراجعة المصدر.
- [11] «Sponsorship reform and internal labour [11] *International Labour Organization* (2023), «market mobility». التبعية لكفالة صاحب العمل وخطر الاستغلال. مراجعة المصدر.
- [12] *China Economic Update*, World Bank (2024). تسجيل الإقامة والهجرة والخدمات العامة. مراجعة المصدر.
- [19] وزارة الخارجية الكرواتية (2022), «The Cravat Story». منشأ ربطة العنق من أوشحة الجنود الكروات، وهو أمر مستقل عن تأويلها الرمزي كمقود. مراجعة المصدر.

الاستقلال والمؤسسات والحقوق والسيبرانية

- [14] *Exit, Voice, and Loyalty*, Albert O. Hirschman (1970). التنظيم أو إنهاؤه. مراجعة المصدر.
- [15] الأمم المتحدة (1948)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. المواد 12 و 13 و 23 و 25: الحياة الخاصة والتنقل والعمل ومستوى المعيشة. مراجعة المصدر.

[16] Elinor Ostrom (2009), «Beyond Markets and States», محاضرة نوبل. الحوكمة متعددة المراكز

وترتيبات المؤسسات المتعلقة بالموارد المشتركة. مراجعة المصدر.

[17] منظمة العمل الدولية (2025), *Generative AI and Jobs: A Refined Global Index*. تعرض مهام العمل للذكاء

الاصطناعي والتحول المرجح للوظائف. مراجعة المصدر.

[18] الوكالة الدولية للطاقة (2025), *Energy and AI*. الطلب على الكهرباء في مراكز البيانات والسيناريوهات. مراجعة

المصدر.

تمت مراجعة الببليوغرافيا في 13 أكتوبر 2026. وتوثق الإحالات المرقمة الأوضاع والنقاشات، لكنها لا تحل محل تأويل

العلاقات الإنسانية. وقد تتغير شروط الوصول إلى المواقع.

الطبعة المنقحة: توطّف المعطيات المثبتة في فهم العلاقات الإنسانية، من دون الخلط بين التاريخ الموثق والتأويل الرمزي

والأفق المعياري.